أثر الإصلاحات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الجزائر: دراسة تحليلية استشرافية في الفترة الممتدة ما بين 1970–2021

The Impact of Economic Reforms on the Balance of Payments in Algeria: A Prospective Analytical Study in the Period between 1970-2021

بوحفص مصطفى [1*]

[1] جامعة معسكر، bouhafsmmostefa@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 03 /2024/03 تاريخ القبول: 04 /2024/04 تاريخ النشر: 01 /2024/06

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهم الإصلاحات الاقتصادية التي سلكتها الجزائر و تأثيرها على ميزان المدفوعات في الفترة الممتدة ما بين 1970 /2021 ، بالإضافة إلى التركيز على ما كان يجب على الدولة القيام به في كل خطوة من أجل تحسين كل رصيد في ميزان المدفوعات، حيث اتبعت مراحل الدراسة في إطار نظري خاص بميزان المدفوعات والإصلاحات الاقتصادية الجزائرية، أما الجانب التطبيقي فقد خصص للدراسة التحليلية بين المتغيرات مع استنتاج أهم خصائص ميزان المدفوعات الجزائري و مدى مساهمة الإصلاحات الاقتصادية في تحسينه، كنتيجة للدراسة تم استنتاج ارتباط ميزان المدفوعات الجزائري بسعر المحروقات أكثر من ارتباطه بالإصلاحات الاقتصادية ولذلك استنتاج مجموعة من السيناريوهات المحتملة على المدى المتوسط والطويل.

كلمات مفتاحية: الإصلاحات الاقتصادية، ميزان المدفوعات الجزائري، الميزان التجاري، السيناريوهات.

تصنيف JEL: C1، B41،A10

Abstract:

This research aims to shed light on the most important economic reforms pursued by Algeria and its impact on the balance of payments in the period 1970/2022, in addition to focusing on what the state should have done at every step in order to improve each balance in the balance of payments. The study is in a theoretical framework for the Algerian balance

* بوحفص مصطفى

of payments and economic reforms. As for the applied side, it was devoted to the analytical study between the variables, with the conclusion of the most important characteristics of the Algerian balance of payments and the extent to which economic reforms contributed to its improvement. and therefore deducing a set of possible scenarios in the medium term.
Keywords: Economic reforms; Algerian balance of payments; trade balance; scenarios.
Jel Classification Codes : A10, B41, C1.

1. مقدمة :

تهدف جميع البلدان إلى تحقيق مستوى فعال من التنمية الاقتصادية من خلال توفير بيئة اقتصادية مواتية والاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية المحلية (البشرية والطبيعية). غير أن هذه الدول تختلف في أولوياتها ومستوى تنميتها الاقتصادية حسب تصنيفها الاقتصادي كاقتصادات متقدمة أو ناشئة أو نامية. فعلى سبيل المثال، يشترك الاقتصاد الجزائري في بيان التصنيف لجميع المعاملات الاقتصادية والمالية كأداة للتعبير عن الوضع الاقتصادي ومواجهة التدهور المحتمل في ميزان المدفوعات.

يُعرف الاقتصاد الجزائري بعدم استقراره المستمر واعتماده على الريع. وقد بدأت تحدياته مع أزمة 1986 التي تميزت بتراجع قيمة صادرات النفط بسبب انخفاض سعر البرميل إلى أقل من 14 دولار أمريكي. وأدى ذلك إلى تدهور عجز ميزان المدفوعات الذي بلغ 1.49 مليار دولار أمريكي، وهو ما يفرض على الدولة الجزائرية مراجعة التزاماتها الخارجية ونظام التصدير الأحادي والهيكل الاقتصادي لمعالجة الخلل في الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات وتحقيق توازن ميزان المدفوعات الذي يعد المؤشر الرئيسي لتحديد الوضع الاقتصادي للبلاد، ولتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ودعم النمو والتنمية، قد تعتمد البلدان سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تفرضها الهيئات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي من خلال اتفاقات الاستعداد الائتماني والتكيف الهيكلي. وتهدف هذه السياسات إلى التكيف مع نظام السوق الحرة ومعالجة الاختلالات في مختلف القطاعات لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ومع ذلك، تختلف فعالية الإصلاحات الاقتصادية باختلاف السياسة المطبقة. فتحقيق الأهداف المرجوة من تحسين ميزان المدفوعات يتطلب شروطا وآليات تطبيق محددة. ولذلك، يجب تقييم كل برنامج إصلاح من حيث فعاليته وكفاءته في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

بالاعتماد على ما سبق أعلاه، يمكن صياغة السؤال التالي:

إلى أي مدى كانت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر فعالة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؟

1.1 فرضيات الدراسة: تقوم هذه الدراسة على أربع فرضيات.

- اختلال ميزان المدفوعات اختلال بنيوي.
- تحقيق الإصلاحات الاقتصادية لأهدافها وتسجيل تحسن في ميزان المدفوعات.
- عدم اتساق أهداف الإصلاحات الاقتصادية مع الأرقام المسجلة في ميزان المدفوعات.
- لتقييم أداء ميزان المدفوعات، لا يكفي الاعتماد فقط على الميزان التجاري ورصيد رأس المال والمديونية الخارجية لتقييم أداء ميزان المدفوعات.

2.1 أهمية الدراسة: تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في أنها تعتبر من الموضوعات المهمة في الجانب الاقتصادي التي تهدف إلى ربط الجوانب الميدانية بالجوانب النظرية للأكاديميين.

3.1 منهجية الدراسة: يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. فالمنهج التاريخي يتتبع تاريخ الإصلاح الجزائري والتطور التاريخي لميزان المدفوعات. ويربط المنهج الوصفي والتحليلي بين المتغيرات التابعة والمستقلة في الدراسة. يستخدم المنهج الإحصائي التحليلي العديد من الإحصاءات والنسب حول تطور الاقتصاد الوطني وموازين حسابات ميزان المدفوعات.

4.1 الدراسات السابقة: تستند هذه الدراسة إلى بحوث سابقة وتستخدم منهجية مماثلة، بما في ذلك ما يلي:

❖ نُشر المقال المعنون "فعالية الإصلاحات الاقتصادية في إعادة التوازن لميزان المدفوعات –دراسة حالة الجزائر 1970-2014" في مجلة المحاسبة والمالية (المجلد 03، العدد 02، ص 57-66) بتاريخ 2017/12/01 من طرف جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر. والهدف من هذه الدراسة هو تتبع التطورات التي شهدتها الموازين الخارجية للجزائر من عام 1970 إلى عام 2014. وتسلط الدراسة الضوء على الدور الذي لعبته الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدولة في بداية التسعينيات في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات. وتم اختبار العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية وميزان المدفوعات. خلال فترة الدراسة، شهد ميزان المدفوعات الجزائري تغيرات وتطورات هامة، حيث لعب قطاع المحروقات دورًا حاسمًا في التأثير على الموازين الخارجية للجزائر. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التقلبات في أسعار النفط في الأسواق الدولية، على الرغم من تأثير الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى معالجة اختلالات ميزان المدفوعات.

❖ الهدف من دراسة وليد عيدي عبد النبي لعام 2013 بعنوان "ميزان المدفوعات كأداة في التحليل الاقتصادي" هو فهم سجل ميزان المدفوعات. ويوفر هذا السجل أداة تحليلية اقتصادية شاملة للاقتصاد

المعني من حيث هيكل إنتاجه وصادراته والعوامل المؤثرة فيهما. كما يوفر قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر واستخدامات النقد الأجنبي. ويلخص سجل ميزان المدفوعات المعاملات الاقتصادية التي تترتب عليها التزامات.

❖ قدمت الدراسة التي تحمل عنوان "دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2016" إلى جامعة محمد بوضياف بالجزائر، وذلك في إطار متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية لعام 2019. وتوصلت الدراسة إلى أن ميزان المدفوعات الجزائري شهد تغيرات وتطورات كبيرة خلال فترة الدراسة، حيث لعب قطاع المحروقات دورًا حاسمًا في التأثير على الموازين الخارجية للجزائر، على الرغم من تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر لإصلاح ميزان المدفوعات وتقليل اعتماد البلاد على المحروقات، إلا أن ميزان المدفوعات لم يتحسن، بل ربما ازداد سوءًا. ويرجع ذلك إلى أن جميع إيرادات التجارة الخارجية لا تزال تأتي من زيادة الصادرات الهيدروكربونية المرتبطة بأسعار النفط، وعلى الرغم من تحقيق فوائض، لا تزال الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقيدة بالشروط والقوانين الجزائرية، مما يحد من تدفقها إلى البلاد. وقد نجحت الجزائر في التخلص من المديونية الخارجية التي كانت تثقل كاهل اقتصادها في السابق. ويمكن القول بأن الأداء الاقتصادي للبلد يعتمد بشكل كبير على أسعار المحروقات.

❖ قُدمت المذكرة بعنوان "الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تحسين ميزان المدفوعات" كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التحليل الاقتصادي، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 في عام 2012. وقد هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين برامج الإصلاح وميزان المدفوعات، بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن الخارجي، بالإضافة إلى تحرير سعر الصرف، وإلغاء دعم الأسعار، وخصخصة المؤسسات العامة. إلا أن الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها في التسعينيات لم تعالج الخلل في ميزان المدفوعات بشكل فعال.

❖ أجرت الدكتورة جميلة جوزي دراسة بعنوان "ميزان المدفوعات الجزائري في سياق السعي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية" بجامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، والتي نشرت في مجلة الباحثة –العدد 2012/11. وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر قررت الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لخلق بيئة تجارية أكثر انفتاحا وتحررا والاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من تطوراته. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أن عملية الانضمام لم تكتمل بعد. لذلك، وللاستفادة من المزايا التي تمنحها منظمة التجارة العالمية ومواجهة أي آثار سلبية على

ميزان المدفوعات الجزائري، من الضروري القيام بإصلاحات واستراتيجيات مختلفة لزيادة كفاءة القطاعات الاقتصادية وتحديثها وتهيئتها لمرحلة الانفتاح وتحرير التجارة.

❖ أجرى عادل مختاري دراسة بعنوان "أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1980-2019، باستخدام منهجية **NARDL**" في مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري باستخدام منهجية **NARDL**. تغطي الدراسة الفترة من 1980 إلى 2019. تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة من 1980 إلى 2019 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتراجع غير الخطي الموزع المتأخر (**NARDL**). يسمح نموذج **NARDL** بدراسة ارتباطات التكامل المشترك غير الخطي والمتماثل بين المتغيرات. وخلصت الدراسة إلى أن التغيرات الإيجابية والسلبية في أسعار الصرف لا تؤثر على ميزان المدفوعات الجزائري. ومع ذلك، وجدت الدراسة عدم تناسق في تأثير صدمات أسعار النفط الإيجابية والسلبية على ميزان المدفوعات. وعلى وجه التحديد، فإن صدمات أسعار النفط السلبية لها تأثير طويل الأجل على ميزان المدفوعات بسبب طبيعة الاقتصاد الريعي الجزائري. كما حددت الدراسة علاقة توازن طويلة الأجل بين ميزان المدفوعات والمتغيرات المستقلة.

❖ أجرى عبد القادر خليل دراسة بعنوان "تقييم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من 1990-2006" في جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قدمت هذه الدراسة كمذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية عام 2007. تقيّم الدراسة فعالية الإصلاحات الاقتصادية باستخدام مؤشرات الاقتصاد الكلي وبعض مؤشرات الاقتصاد الجزئي. وتعتبر النتائج مهمة بالنسبة للجيل الأول والثاني من الإصلاحات الاقتصادية. وتثير هذه النتائج تساؤلات تمس واقع ومستقبل الاقتصاد الجزائري.

حلل الإطار النظري للدراسة أداء ميزان المدفوعات الجزائري من عام 1970 إلى عام 2022، مع التركيز على الميزان التجاري ومختلف مراحل الإصلاحات الاقتصادية منذ الاستقلال حتى عام 2022. وأجريت دراسة قياسية باستخدام برنامج **SPSS**، الإصدار 23. وأظهرت النتائج تحسنًا ملحوظًا في ميزان المدفوعات بعد الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدولة الجزائرية في بداية السبعينيات.

2. الإطار النظري للدراسة: تتناول هذه الدراسة المفاهيم العامة لميزان المدفوعات والمفاهيم المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية. كما تحلل توسعات ميزان المدفوعات خلال الإصلاحات وبعدها وصلتها

بصندوق النقد الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تعالج في مرحلة ما بعد الإصلاح من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج التكميلية لدعم النمو.

1.2 ماهية ميزان المدفوعات:

يعدّ ميزان المدفوعات مؤشراً اقتصادياً بالغ الأهمية، إذ يحتوي على بيانات تعبّر عن الأوضاع الاقتصادية للبلد، بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة. وهذا يسمح للسلطات العامة بتحليل وضع الاقتصاد الوطني (السيد حمد أمحمد السري، 2009، ص.200). ويعتبر ميزان المدفوعات أداة تحليلية بارزة تستخدم في العلاقات الدولية نظراً للزيادة الملحوظة في حجم المبادلات الخارجية الدولية. يسلط مصري فخري نعمة (2011، ص 70) الضوء على هذا الارتفاع في المكانة. فميزان المدفوعات هو أداة تسجل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تربط بين الاقتصادات الوطنية والعالمية في علاقات تبادلية مع الديون والائتمان. وهو يعكس طبيعة العلاقة بين الاقتصادات الوطنية والعالمية. ويشمل ميزان المدفوعات حركة السلع والخدمات ورأس المال. ومن المهم الحصول على تعريف دقيق لميزان المدفوعات والتعرف على هيكله ومؤشراته الاقتصادية. وسأتناول في هذا الدراسة هذه المواضيع التالية:

1.1.2. تعريف ميزان المدفوعات: يعتبر الرومان الرواد الأوائل في مجال تنظيم الموازين خلال فترة الدولة الوصية. فقد كانوا أول من أداروا إيرادات الدولة ونفقاتها، خاصةً تلك المتعلقة بالجيش، وذلك بسبب المساحة الجغرافية الشاسعة للإمبراطورية الرومانية (التي تمتد حاليًا إلى 57 دولة). في روما القديمة، كانت الميزانية في روما القديمة تتضمن تسجيلًا كل خمس سنوات. في القرن السابع عشر، حصل البرلمان الإنجليزي على صلاحيات مالية تتعلق بالضرائب والإنفاق، مما أدى إلى تطوير الميزانية الحديثة. ثم انتشرت هذه الفكرة من بريطانيا إلى دول أخرى. وكانت فرنسا أول دولة تتبنى فكرة الموازنة من بريطانيا وأدخلت العديد من التحسينات على الموازنة في أعقاب الثورة الفرنسية عام 1789 (Guillochon, B., et al., 2009, p.188).

ووفقًا لعبد الرحمن يسري أحمد (2001، ص 203)، فإن تقرير ميزان المدفوعات هو تقرير محاسبي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والمنح والمساعدات الخارجية وجميع المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب الداخلة والخارجة من وإلى البلاد خلال فترة زمنية معينة، عادةً ما تكون سنة.

غالبًا ما يتم الخلط بين ميزان المدفوعات والميزان التجاري، ولكنهما يحملان تعريفين مختلفين. وينشأ هذا الخلط لأسباب تاريخية. ففي القرن السابع عشر، كانت دول مثل فرنسا وإنجلترا تسجل الواردات

والصادرات فقط، مما أدى إلى تطور مفهوم الميزان التجاري. وفي وقت لاحق، ظهر مفهوم ميزان المدفوعات (يوسفي عبد القادر، 2001، ص 19)، الذي يشمل عمليات التضخم على الخدمات وحركة رؤوس الأموال والهدايا والتحويلات. (موسى شقيري نوري وآخرون، 2012، ص 188) يعرّف ميزان المدفوعات بأنه "سجل محاسبي منظم وشامل لجميع المبادلات والمعاملات الاقتصادية بين سكان البلد والمقيمين في بلدان أخرى خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة".

ووفقًا لماحي زكريا وأبنيا صابرينا (2022، ص.354)، يسجل التقرير المحاسبي للدولة مجموعة من العمليات والمعاملات المحاسبية ذات الأبعاد المالية والاقتصادية لمدة عام واحد.

مما سبق يمكن تعريف على أنه ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي يعكس جميع القيم المالية للمعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين في بلد ما على مدار عام واحد. ويعتبر مرآة لوضع الاقتصاد الوطني وكفاءته في التعامل مع العالم الخارجي.

2.1.2. أهمية ميزان المدفوعات: إن ميزان المدفوعات مهم لتقييم المخاطر المحتملة المرتبطة بالمعاملات ووضع سياسات للتخفيف من حدتها قبل أن تصبح غير قابلة للإدارة. وهذا يساعد في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ويزيد من الازدهار في نهاية المطاف (بسدات كريمة, 2016، ص.244).

يعد فهم ميزان المدفوعات أمرًا بالغ الأهمية لأي اقتصاد لأنه يوفر نظرة ثاقبة على صحته النقدية في أي وقت من الأوقات ويتتبع اتجاهات التجارة العالمية على مر الزمن، وهو أمر مفيد عند اتخاذ القرارات بشأن استراتيجيات الاستثمار المستقبلية على الصعيدين المحلي والدولي (زينب حسين عوض الله, 2008, ص.66).

3.1.2. هيكل ميزان المدفوعات: يعمل نظام ميزان المدفوعات على مبدأ مسك الدفاتر بنظام القيد المزدوج. ويعني ذلك أن كل معاملة يتم تسجيلها على جانبين: جانب دائن بإشارة موجبة وجانب مدين بإشارة سالبة. ويشمل الجانب الدائن جميع العمليات التي يحصل من خلالها البلد على إيرادات من مصادر خارجية، مثل الزيادة في التزامات الديون أو النقصان في الأصول من خلال الصادرات. وفي الجانب المدين تشمل جميع العمليات التي تؤدي إلى تدفق الأموال إلى الخارج. ويشمل ذلك الزيادات في الأصول الأجنبية أو التخفيضات في الخصوم، مثل القروض الممنوحة للخارج.

ولضمان التمثيل الدقيق لهذه المعاملات في أرصدة المدفوعات الفرعية الخاصة بكل منها، يجب أولاً تجميعها في فئات متجانسة على أساس أنواعها ووظائفها (يوسفي عبد القادر، 2001، ص. 20). وبالتالي، يتألف ميزان المدفوعات من أربعة أقسام رئيسية: الحساب الجاري، والتحويلات الأحادية، وحساب رأس

المال، والاحتياطيات، بما في ذلك احتياطيات الذهب، والاحتياطيات السائلة، والأخطاء والسهو (حسين القاضي، حسين دحدوح ورشا حمادة، 2011، ص. 212).

2.2 . الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في الفترة (1970 /2022): تسبب التحول العالمي نحو اقتصاد السوق ومبادئ النظام العالمي الجديد ومؤسساته في إحداث تغييرات جذرية في اقتصادات العديد من البلدان، ولا سيما في الدول النامية. ومنذ حصول الجزائر على الاستقلال، شهد الاقتصاد الجزائري تحولات وتطورات كبيرة. فقد مر بمراحل مختلفة، مستجيبًا لظروف داخلية وخارجية معقدة. ونتيجة لذلك، فإنه يمتلك مجموعة فريدة من الخصائص والسمات.

1.2.2 المخطط الرباعي الأول (1970 . 1973): كانت الخطة الرباعية الأولى (1970-1973) استراتيجية تنموية في الجزائر تهدف إلى دعم البناء الاشتراكي وإعطاء الأولوية للتصنيع. وتضمنت الخطة إنشاء حسابين -أحدهما للاستغلال والآخر للاستثمار -بالإضافة إلى الاستثمار في القروض طويلة الأجل من قبل البنوك التجارية العامة والخزينة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، كان المخطط يهدف إلى منع المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها، مع تشجيع عملية التمويل الذاتي. وقد استثمر المخطط ما مجموعه 56.68 مليار دينار جزائري في الصناعات الجديدة المتعلقة بالمحروقات والفروع الميكانيكية، بهدف تحقيق معدل نمو سنوي يقدر بـ 9% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تمكنت الجزائر من تنويع اقتصادها خارج نطاق الموارد النفطية من خلال تعميم الاستقلالية الاقتصادية من خلال هذه الطريقة. وقد أتاح لها ذلك استقلالية أكبر في أوقات تقلبات الطلب العالمي أو انخفاضه بسبب الأحداث الدولية مثل الحروب أو الركود/الكساد (عبد الله بلوناس، 2005، ص 30).

2.2.2. المخطط الرباعي الثاني (1974 . 1977): كانت الخطة الرباعية الثانية (1974-1977) مبادرة طموحة تهدف إلى دعم برامج الاستثمار العام وبناء اقتصاد اشتراكي في الجزائر. وخصصت الخطة 110 مليار دينار، وهو ما يعادل 12 ضعف حجم الاستثمارات في الخطة الثلاثية السابقة وأربعة أضعاف الخطة الرباعية الأولى. وتمثلت الأهداف الرئيسية في زيادة الإنتاج وتوسيع نطاق التنمية في جميع أنحاء الجزائر ورفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% في البداية مع هدف سنوي بنسبة 40%. وبالإضافة إلى ذلك، كان من المقرر زيادة معدل الاستثمار العام من 35% في عام 1970 إلى 46% بين عامي 1978-1979، ورفع حصة القطاع الصناعي إلى 62%. وبين عامي 1969

و1978، ارتفع إجمالي الاستثمارات بشكل ملحوظ من 3409 مليون دينار إلى 5342 مليون دينار، أي ما يمثل 52% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (أحمين شفيق، 1999، ص. 116).

3.2.2. الوضعية الاقتصادية خلال الثمانينات وبداية التسعينات: وخلال هذه الفترة، حدث انعكاس في السياسة الصناعية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. وأدى ارتفاع أسعار النفط في عام 1979 إلى زيادة في الواردات المجمعة من صادرات النفط من عام 1978 (3.4 مليار دولار) إلى عام 1980 (6.13 مليار دولار). بالإضافة إلى ذلك، بدأت السلطات الجزائرية بتنفيذ إصلاحات اقتصادية ساهمت في انخفاض الواردات. وتوقفت المشاريع الضخمة التي كانت تتطلب قدراً كبيراً من التمويل لإكمالها. وبالتالي، لم يعد تخصيص الموارد لاستيراد المعدات الصناعية أولوية. في أوائل الثمانينيات، شهدت الجزائر تغييرات كبيرة في السياسة الاقتصادية. فقد انعكس النمو المثير للإعجاب في القطاع الصناعي، الذي كان يتألف في المقام الأول من الصناعات الثقيلة، في وقت لاحق بسبب الانخفاض الحاد في الاستثمار. وقد نتج هذا التراجع عن الأسباب المذكورة أعلاه. ويصف النص حساب أهمية القطاع الصناعي وتغير هيكله وكذلك تأثيره على قطاع الخدمات الذي يشمل المستشفيات والطرق والإسكان. وقد كانت هذه القطاعات محور البرامج الحكومية الأخيرة في الجزائر منذ الاستقلال. وكانت الإصلاحات الأولى غير كافية وساهمت بشكل مباشر في تدهور الأوضاع الاقتصادية مما أدى إلى أزمة متعددة الأطراف. ولذلك، قامت الدولة في أوائل التسعينيات بتنفيذ إصلاحات شاملة استجابة لوضع متميز: الركود وتدهور ميزان المدفوعات (قاضي عبد المجيد، 2002، ص 28).

اتسمت الأوضاع الاقتصادية في الجزائر في أوائل التسعينيات بتراجع النمو الاقتصادي بنسبة 2%، وارتفاع معدل التضخم إلى 5.20%، وارتفاع معدلات البطالة التي استمرت في التفاقم على المستوى الوطني. وبسبب عدم قدرة الجزائر على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية والتراجع الكبير في احتياطات النقد الأجنبي، اضطرت السلطات الجزائرية إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية حيث لم تتمكن البلاد من تغطية أكثر من شهرين من احتياجاتها من الواردات. وبالإضافة إلى الهدف الرئيسي المتمثل في الانتقال من اقتصاد مركزي تقوده الحكومة إلى اقتصاد أكثر انفتاحًا على العالم الخارجي، تم اتخاذ خطوات عملية. فقد صممت السلطات وبدأت في تنفيذ برنامجين اقتصاديين لتحقيق هذه التدابير الاقتصادية من خلال آليات السوق والمنافسة. ويندرج هذان البرنامجان ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي وأهدافه (كربالي بغداد, 2005، ص.ص.70-71).

4.2.2. الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1990 –1994): شهد الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة اضطرابات كبيرة، مما استلزم تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي. واستجابة لذلك، نفذت البلاد عدة تدابير بمساعدة صندوق النقد الدولي. تم توقيع الاتفاق الأول في 31 ماي 1989 واستمر حتى 30 ماي 1990. خلال هذه الفترة، أدى انخفاض عائدات التصدير من المواد الهيدروكربونية إلى زيادة الضغط على عجز الميزانية وخفض الإنفاق الحكومي. ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال هذه الفترة، وجدت الحكومة الجزائرية أنه من الضروري تطبيق سياسة نقدية صارمة. وشمل ذلك تخفيض قيمة عملتها، الدينار، وإعادة تقييم دورها في النشاط الاقتصادي. والهدف من ذلك هو تخفيف الضغوط التضخمية وتحسين العجز الخارجي الناجم عن تراجع صادرات المحروقات. وعلاوة على ذلك، أُدخلت إصلاحات على السياسات الضريبية وأنظمة القطاع المالي. ساعدت هذه التغييرات على خلق بيئة أكثر ملاءمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الاقتصاد الجزائري. ووفر ذلك ضخاً لرؤوس الأموال التي كانت هناك حاجة ماسة إليها في الأعمال التجارية في جميع قطاعات المجتمع (Ahmed dahmani, 1999, p.125).

2.2.5. الاقتصاد الجزائري وبرنامج التصحيح الهيكلي (1995 –1998): نفذت الجزائر العديد من برامج التكيف الهيكلي لتعزيز مبادئ اقتصاد السوق. وترافقت هذه البرامج مع إعادة جدولة الديون والشروط التي سمحت بهذا التدعيم، فضلاً عن حزمة متكاملة من التغييرات الهيكلية الضرورية. واشتمل البرنامج على تدابير مثل الجداول الزمنية التي توضح بالتفصيل متى يجب اتخاذ إجراءات معينة، ومعايير الأداء التي يجب أن تفي بها المنظمات الحكومية والدولية للحصول على أقساط القروض، وتمويل موسع من صندوق النقد الدولي بين عامي 1995 و1998. وقد حددت أهداف وإطار الاقتصاد الكلي لبرنامج تسهيل الصندوق الممدد المدعوم من صندوق النقد الدولي في الجزائر للفترة 1995-1998 عدة أهداف للبلد. ويتمثل الهدف الرئيسي في تحقيق معدل نمو سنوي بنسبة 5% للناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني خلال فترة البرنامج. وسيستوعب هذا المعدل الزيادة السنوية في عدد السكان النشطين، والتي تبلغ حوالي 4%، وسيمكن الجزائر من الحفاظ على تنمية اقتصادية مستقرة ومستدامة. وعلاوة على ذلك، سيساعد في خفض مستويات الفقر وتحسين مستويات المعيشة بشكل عام. ويهدف برنامج صندوق النقد الدولي في الجزائر إلى مقارنة معدلات التضخم في الجزائر بمعدلات التضخم في البلدان الشريكة، مثل فرنسا أو ألمانيا. ولتحقيق ذلك، تقوم السلطات الجزائرية بتنفيذ تدابير للحفاظ على استقرار الأسعار، على الرغم

من الصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات العملة أو غيرها من العوامل الخارجة عن سيطرتها. وعلاوة على ذلك، التزمت الحكومة بتخفيض العجز من 6.9% خلال السنة المالية 1995/1994 إلى 4.9% بحلول السنة المالية 1998/1997، مع زيادة المدخرات الوطنية بنسبة 5.5% خلال هذه الفترة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التدابير إلى تمويل الاستثمارات العامة تمويلاً كافياً دون التأثير سلباً على استقرار الاقتصاد الكلي في الاقتصاد الجزائري (وليد عبد الحميد عايب، ص.224).

6.2.2. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004): طلق برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي الجزائري في عام 2000 استجابةً للأزمة الاقتصادية في البلاد. وكانت أهدافه ثلاثية الأبعاد: تحديث الاقتصاد الجزائري من خلال الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا، وخلق فرص عمل، وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الخدمات العامة. وتم تخصيص ما مجموعه 7 مليارات دولار أي ما يعادل 525 مليار دينار على طول أربع أعوام لهذه الفعاليات.

ثانياً، ركزت الخطة على زيادة الإنتاج الزراعي. وثالثاً، سعت إلى تعزيز الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم. ولتحقيق هذا الهدف، قدمت الحكومة قروضاً بفائدة منخفضة للاستثمار في الشركات الصغيرة أو المشاريع التي يمكن أن تخلق فرص عمل. بالإضافة إلى ذلك، وفرت الحكومة برامج تدريبية مصممة خصيصاً لقطاعات محددة مثل الزراعة أو الصناعة لتمكين الأفراد من اكتساب المهارات اللازمة لفرص العمل المستقبلية (نبيل بوفليح، 2012، ص.253).

7.2.2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): وقد صممت الحكومة الجزائرية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر (2009-2005) كجزء من استراتيجيتها الشاملة للانتعاش الاقتصادي. ويهدف البرنامج إلى مواصلة الجهود السابقة وتوسيع نطاقها لضمان النمو على المدى الطويل، لا سيما في ضوء ارتفاع أسعار النفط التي حسنت الوضع المالي للجزائر. ويهدف هذا البرنامج إلى إنعاش جميع قطاعات النشاط من خلال الاستثمار المستهدف ودعم أدوات الإنتاج القائمة، وتمكينها من التكيف بشكل أفضل مع اقتصاد معولم (القينعي عز الدين، 2017، ص. 70). صُمم برنامج دعم النمو التكميلي لتحقيق عدة أهداف، منها: يهدف البرنامج إلى تحسين مستوى معيشة السكان، وتحديث الخدمات العامة وتوسيع نطاقها، وتنمية الموارد البشرية والبنية التحتية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي (World bank, 2007, p.02).

2.2.8. برنامج توطيد النمو (2010-2014): يهدف برنامج تعزيز النمو في الجزائر 2010-2014 إلى تحسين نوعية حياة الجزائريين من خلال مجموعة شاملة من المبادرات. ويعد البرنامج مكملاً

للبرامج السابقة من حيث طبيعة المشاريع وأهدافها. وقد خُصص للبرنامج 286 مليار دولار، مقسمة إلى جزأين: 156 مليار دولار لإطلاق مشاريع جديدة و130 مليار دولار لاستكمال المشاريع الكبرى الجارية، مثل السكك الحديدية والطرق والمياه (بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2010، ص 2).

يهدف برنامج تعزيز النمو (روضة جديدي، 2013، ص.ص. 12-13) إلى تحسين التنمية البشرية والبنية التحتية الأساسية والخدمات العامة والتنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل والنمو الصناعي واقتصاد المعرفة.

9.2.2. البرنامج الخماسي (2015–2019): يهدف برنامج الجزائر الذي أُطلق في عام 2015 ويستمر حتى عام 2019 إلى تطوير الاقتصاد الأخضر في البلاد. وستدعم الميزانية البالغة 22,100 مليار دينار (280 مليار دولار) المخصصة لهذه الفترة الاستثمارات في مجالات الزراعة وإدارة المياه وأنظمة إعادة تدوير النفايات واسترجاعها، بالإضافة إلى قطاعي الصناعة والسياحة. ويمثل هذا الاستثمار فرصة للجزائر لتحقيق تقدم كبير نحو النمو الاقتصادي في السنوات القادمة (مزراق عاشور، 2020، ص 212).

وقد حدد مشري محمد الناصر وباقة الشريف الأهداف الرئيسية لهذا الاستثمار (نوفمبر 2017، ص. 40). للحفاظ على المكاسب الاجتماعية، ينبغي إعطاء الأولوية لتحسين الظروف المعيشية في قطاعات الإسكان والتعليم والتدريب والصحة العامة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التركيز على النمو القوي للناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل، والتنويع الاقتصادي، ونمو الصادرات خارج قطاع النفط والغاز. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتدريب وجودة الموارد البشرية.

10.2.2. النموذج الجديد للنمو (2016–2030): وقد أثار انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية في منتصف عام 2014 مخاوف بشأن الاستقرار المالي للدولة الجزائرية التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على المحروقات. وقد تفاقمت هذه المخاوف عندما انخفضت أسعار المحروقات أكثر في أوائل عام 2015، حيث انخفضت إلى ما دون 47 دولارًا للبرميل الواحد، مما أدى إلى أزمة اقتصادية في الجزائر. جمدت الجزائر العديد من برامج التنمية، بما في ذلك برنامج التنمية الخماسي 2015-2019، كجزء من سياسة التقشف. وطبقت الجزائر نموذجاً جديداً للنمو الاقتصادي أقرته الحكومة في عام 2016. ويندرج هذا النموذج ضمن سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكلياً على ثلاث مراحل. والهدف هو تحقيق معدل نمو بنسبة 6.5% خارج المحروقات خلال العقد القادم. وقد خططت الحكومة الجزائرية لنهج من

ثلاث مراحل لتحسين الإيرادات الضريبية المحلية، وتقليص عجز الموازنة، وتعبئة موارد إضافية في السوق المالية الداخلية. المرحلة الأولى، من 2016 إلى 2019، هي مرحلة الإقلاع. المرحلة الثانية، من 2020 إلى 2025، هي المرحلة الانتقالية التي تهدف إلى استعادة الاقتصاد المحلي. والمرحلة الثالثة والأخيرة هي مرحلة الإقلاع التي تهدف إلى تحقيق النموذج الاقتصادي الجديد في عام 2030 (النموذج الجديد للنمو، وزارة المالية، جويلية ،2016 ص .02، أنظر كذلك: وكالة الأنباء الجزائرية، تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفاق 2030 الذي سيتم على ثلاث مراحل، تاريخ النشر: 2017/04/1).

أهداف خطة عمل الحكومة لتنفيذ برنامج الرئيس (سبتمبر 2017، ص. 02) هي:

- الاستمرار في مسار النمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية.
- إعادة النظر في السياسة الصناعية لتسريع نمو القطاع الصناعي وإعادة تنظيم إدارة العقارات الصناعية.
- تمويل الاستثمار من خلال إنشاء "نظام حقيقي" للاستثمار في المعدات العامة.
- مواصلة إصلاح النظام المصرفي وتطوير سوق رأس المال.
- تتطلب المجالات التالية الاهتمام: تحديث القطاع الزراعي، والتحول الطاقوي لضمان الأمن الطاقوي وتنويع مصادر الطاقة من خلال برنامج النجاعة الطاقوية، مصحوباً ببرنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة.
- تنويع الصادرات.
- تطوير نظام جديد للمعلومات الإحصائية مع تعظيم كفاءة الإدارة الاقتصادية.

3. الإطار التطبيقي للدراسة:

للإجابة عن سؤال البحث، سنقوم بتحليل ميزان المدفوعات الجزائري وتقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية عليه.

1.3. أثر الإصلاحات الاقتصادية الذاتية الأولية في تحسين ميزان المدفوعات من سنة 1967 إلى 1990:

1.1.3. مرحلة التسيير الاشتراكي 1967-1979: كانت فترة الإدارة الاشتراكية في الجزائر من عام 1967 إلى عام 1979 فترة حاسمة لتنمية البلاد. خلال هذه الحقبة، نفذت الحكومة الجزائرية عدة خطط طموحة تهدف إلى تحويل اقتصادها وزيادة استقلالها الاقتصادي. وركزت الخطة الثلاثية الأولى (1967-1969) على تطوير الصناعة والأنشطة المتعلقة بالمحروقات، فضلاً عن إنشاء قاعدة لتصدير

منتجات النفط والغاز. هدفت الخطة الرباعية الأولى (1970-1977) إلى تعزيز الاقتصاد الاشتراكي الجزائري من خلال الاستثمار بكثافة في الصناعات الثقيلة مثل إنتاج الصلب والأسمدة والبتروكيماويات والسلع الهندسية، مع تعزيز قدرات إنتاج الوقود. وواصلت الخطة الفصلية الثانية للفترة 1977-1979 جهود الخطة السابقة، مع تركيز أكبر على الاستثمارات الزراعية ومبادرات التوسع الصناعي. واستهدفت هذه المبادرات موارد الطاقة، مثل مشاريع استخراج الغاز الطبيعي (بوقصة إيمان، 2018، ص 84).

1.3.2. مرحلة التنمية اللامركزية 1979 – 1989: كانت فترة التنمية اللامركزية من عام 1979 إلى عام 1989 فترة تغيير كبير في الجزائر. وخلال هذه الفترة، نفذت السلطات الجزائرية عدة تدابير لإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العامة وإصلاح القطاع الزراعي. وتم تنفيذ خطتين خلال هذه الفترة، بما في ذلك خطة التنمية الخمسية الأولى من 1980 إلى 1985. ركزت هذه الخطة على إعادة التوازن الاقتصادي وإعادة التنظيم المؤسسي وتقييم الطاقة. وأعطت الأولوية للامركزية والخصخصة وتحرير السوق، فضلاً عن تنمية الموارد البشرية من خلال مبادرات التعليم. كانت الخطة الخمسية الثانية من 1985-1989 مرحلة حاسمة في عملية النمو الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر (عرقوب نبيلة، 2011، ص.ص. 167-168).

3.1.3. أداء ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1970-1989:

الشكل 1: الميزان التجاري

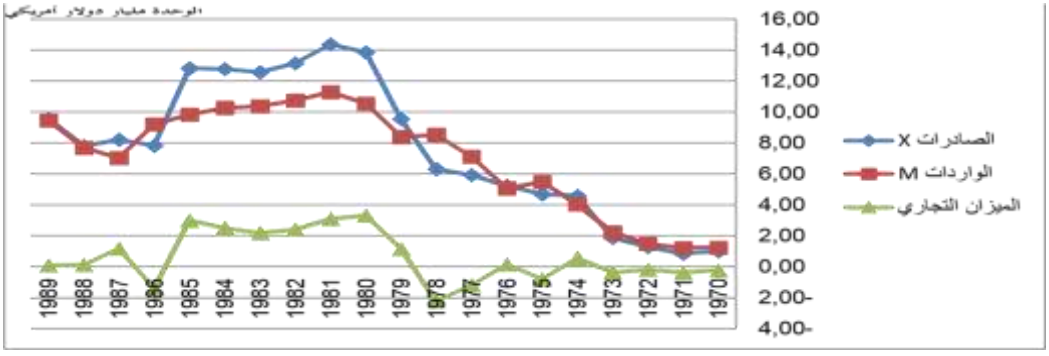

المصدر: الميزان التجاري الجزائري بالاعتماد على : البنك الدولي, https://data.albankaldawli.org/indicator/BN.GSR.GNFS.CD?end=1988&locations=DZ&start=1977, **(أخر اطلاع: 29/06/2023).**

ويبين الشكل 1 زيادة مطردة في الواردات في الجزائر منذ عام 1970، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع الطلب على المواد الخام والسلع الوسيطة المستخدمة في الإنتاج الصناعي والمنتجات الاستهلاكية المستوردة

من الخارج. وارتفعت القيمة الإجمالية للواردات من 11 مليار دولار أمريكي في عام 1970 إلى 37 مليار دولار أمريكي بحلول عام 1989، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 7%. وخلال هذه الفترة، حدثت زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، مما كان له أثر إيجابي على أداء ميزان المدفوعات. بالإضافة إلى ذلك، ازدادت الصادرات بين عامي 1982 و1988 بسبب ارتفاع أسعار النفط الناتجة عن سياسة التسعير التي اتبعتها منظمة الأوبك. وقد كان لهذه الزيادة أثر إيجابي على الاحتياطيات الخارجية للجزائر، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي 15%. وفي الفترة من 1982 إلى 1988، بلغت قيمة الصادرات 11 مليار دولار سنوياً، في حين نمت الواردات بمعدل أبطأ بسبب السياسات الحكومية الرامية إلى تخفيضها. وعلى الرغم من هذه الجهود، استمرت الواردات في النمو حتى عام 1982 عندما نفذت الجزائر خطط التنمية التي تطلبت موارد كبيرة للتصنيع. ونتيجة لذلك، بلغت قيمة الواردات في عامي 1987-1988، 4.7 مليون دولار و69 مليون دولار على التوالي، بسبب انخفاض الميزان التجاري الناجم عن انخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى ندرة وسائل الدفع المتاحة للمشتريات الخارجية. ودخلت الجزائر في حالات عجز، مما أدى إلى الحاجة إلى الحصول على قروض من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للوفاء بالتزامات الحساب الجاري وضمان التنمية الاقتصادية المستدامة داخل البلاد.

ولمعالجة هذه المشاكل، طبقت الجزائر سياسات مختلفة. فعلى سبيل المثال، قامت بزيادة الضرائب على السلع المستوردة مع تخفيض الرسوم على السلع القابلة للتصدير مثل المنتجات الزراعية أو السلع المصنعة محلياً. وهذا يشجع الإنتاج والاستهلاك المحليين، مما يساعد على تقليل الاعتماد على السلع المستوردة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يعزز نمو الصناعة المحلية وفرص العمل في مختلف القطاعات في جميع أنحاء البلاد. وعلاوة على ذلك، فقد زادت الاستثمارات في مشاريع تطوير البنية التحتية لتعزيز الربط بين المناطق الريفية والحضرية، وبالتالي تحسين إمكانية الوصول إليها. بالإضافة إلى ذلك، فهي تقدم حوافز للشركات العاملة داخل تلك المناطق. وقد مكنتهم هذه التدابير ليس فقط من سد أي ثغرات قائمة بل أيضاً من الحفاظ على تقدم اقتصادي مطرد مع مرور الوقت من خلال إدارة الموارد بعناية (مامش حسيبة، 2011، ص. 44).

- **الشكل 2 : تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة 1970–1989**

المصدر: من اعداد الباحث

ويبين الشكل 2 أن حساب رأس المال يعاني من عجز منذ عام 1971 بسبب ارتفاع حجم رأس المال. وبالإضافة إلى ذلك، كان لا بد من استخدام إيرادات هامة من الصادرات لخدمة الدين الخارجي.

الشكل 3: تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970–1989

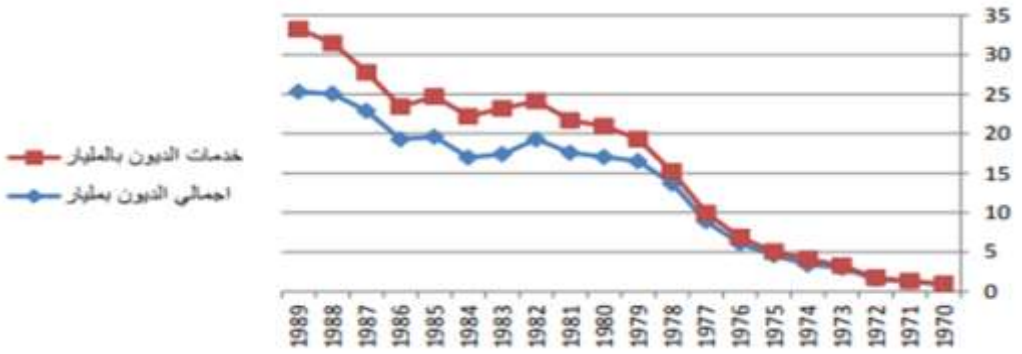

المصدر: من اعداد الباحث

ويبين الشكل رقم 3 ارتفاع المديونية من 0.944 مليار دولار أمريكي عام 1970 إلى 25.325 مليار دولار أمريكي عام 1989 بسبب العجز في الميزانيات الجارية والمتوقعة، واعتماد الصناعات الثقيلة واعتماد الدولة الجزائرية على الاقتراض الخارجي. وفي عام 1989، بلغ عبء خدمة الدين الخارجي مستوى حرجاً بلغ 9.910 مليار دولار أمريكي، مما شكل تهديداً لمعدلات النمو الاقتصادي وتعميق تبعية الدولة للخارج.

2.3. أثر الإصلاحات الاقتصادية في تحسين ميزان المدفوعات بعد التعاقد مع صندوق النقد الدولي من سنة 1990 إلى 2014:

شهدت الفترة الممتدة ما بين 1990 –2014 العديد من التطورات في الإصلاحات الاقتصادية التي وصلت مختلف القطاعات الاقتصادية، والتي كان لها مفعول ملاحظ على ميزان مدفوعات الجزائر.

الشكل 4: تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2014

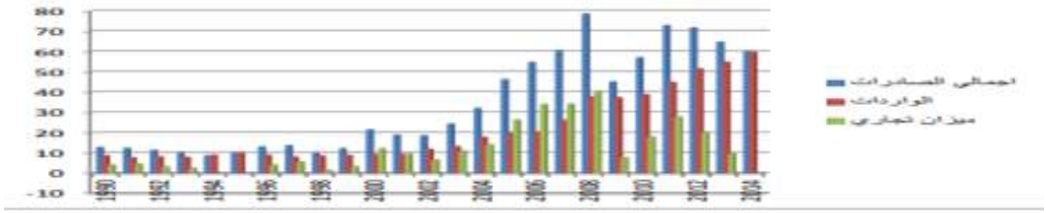

المصدر: من اعداد الباحث

ويبين الشكل 4 أن الميزان التجاري للجزائر شهد تذبذباً إيجابياً خلال السنوات القليلة الماضية، حيث بدأ بـ 4.19 مليار دولار أمريكي ووصل إلى 3.36 مليار دولار أمريكي في عام 1999. ويمكن أن تعزى هذه التقلبات إلى ارتفاع وانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية. وقد شهدت الجزائر عجزاً وحيداً في عام 1994، بلغ 0.26 مليار دولار أمريكي، لكنه ظل إيجابياً طوال بقية الفترة.

في عام 2000، شهدت الصادرات الجزائرية زيادة كبيرة في الإيرادات بسبب ارتفاع أسعار الوقود التي بلغت 28.50 دولارًا للبرميل الواحد. وقد أدى ذلك إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري بلغ 12.30 مليار دولار، واستمر هذا الفائض حتى عام 2008، حيث بلغت قيمته 40.60 مليار دولار. ولسوء الحظ، انعكس هذا الفائض بشكل كبير بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 وما تبعها من آثار على أسعار النفط في الأسواق العالمية. وبلغ العجز في الميزان التجاري الجزائري ذروته في عام 2009 .بقيمة أقل بقليل من 8 مليار دولار أمريكي قبل أن يرتفع تدريجياً مرة أخرى مع تعافي أسعار النفط وقد وصل إلى 72.89 مليار دولار أمريكي في عام 2011 قبل أن ينخفض إلى 64.71-59.996 مليون دولار أمريكي في الفترة 2013-2014 مع انخفاض سعر النفط من 109.55 دولار أمريكي إلى 100.77 دولار أمريكي للبرميل الواحد على التوالي. ووفقًا لتحليل تركيبة السلع، ظلت المنتجات الهيدروكربونية مهيمنة، حيث شكلت 98% و97% في عامي 2003 و2014 على التوالي. كما كشف التحليل أيضًا أن أكثر من 60% من هذه المنتجات تُستخدم في تصنيع السلع، بينما يستهلك المستهلكون 35% منها مثل السلع الغذائية.

الشكل 5: تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة 1990–2014

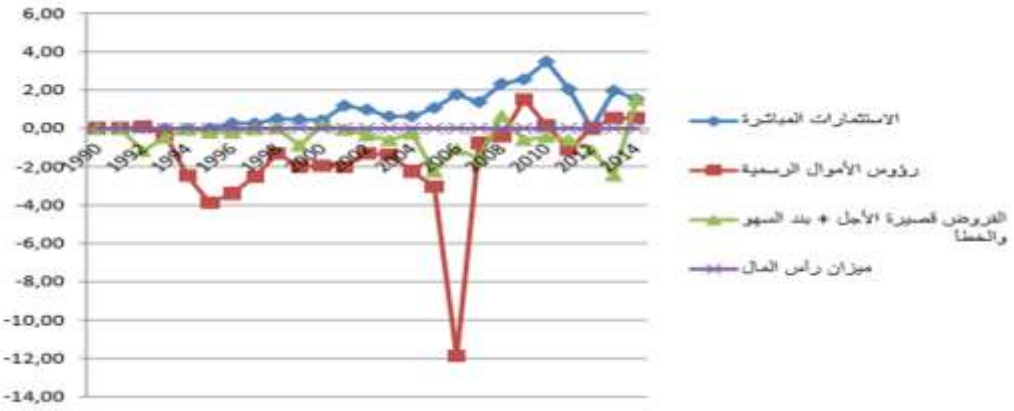

المصدر: من اعداد الباحث.

ويبين الشكل 5 أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قد تذبذب بشكل كبير على مر الزمن. فلم يطرأ أي تحسن بين عامي 1993 و1995، ولكن حدثت زيادة في عام 2001. ومنذ عام 2005، ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية بشكل مطرد، حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق وهو 48.3 مليار دولار أمريكي في عام 2010. ويُعزى هذا النمو إلى الإصلاحات والحوافز المختلفة التي نفذتها الحكومة الجزائرية، لا سيما في أنظمة الصرف وتشجيع المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات. ويعاني حساب رأس المال الجزائري من عجز منذ عام 1998 بقيمة 0.83 مليار دولار أمريكي. وفي الفترة بين عامي 1999 و2002، حدث تحسن طفيف، على الرغم من أنه ظل سلبياً. ومع ذلك، بدءًا من عام 2003 فصاعدًا، بدأ العجز في الزيادة بشكل ملحوظ واستمر حتى عام 2014، عندما وصل إلى أعلى مستوى له بقيمة 11.22 مليار دولار أمريكي. من عام 2008 إلى عام 2014، سجل الميزان قيمًا إيجابية وشهد مزيدًا من التحسن خلال عام 2014 بقيمة إيجابية بلغت 3.554 مليار دولار أمريكي، على الرغم من العجز في كل من الحساب الجاري وميزان المدفوعات لذلك العام بشكل عام (عبد الله منصوري، 2014، ص 304).

3.3. أثر الإصلاحات الاقتصادية في تحسين ميزان المدفوعات بعد التعاقد مع صندوق النقد الدولي من سنة 2013 إلى 2021: وطوال هذه الفترة، ظل الميزان التجاري في حالة عجز بسبب انخفاض قيمة صادرات الطاقة والمواد الهيدروكربونية، على الرغم من الجهود المبذولة لخفض الواردات. ويوضح الشكل أدناه التغيرات في تركيبة كل من الصادرات والواردات.

الشكل 6: الميزان التجاري خلال الفترة 2013-2021

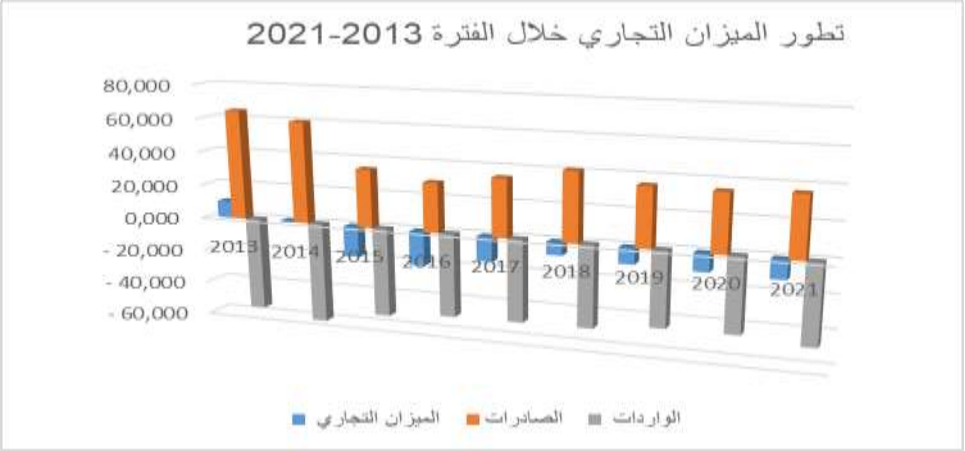

المصدر: من اعداد الباحث.

ويبين الشكل رقم 6 أن الميزان التجاري كان لديه فوائض سلبية طوال الفترة المفترضة، حيث بلغت أدنى قيمة له في عام 2016 بقيمة 17.064 مليار دولار بسبب الانخفاض الكبير في الصادرات بمقدار 28.218 مليار دولار عن عام 2014. واستقر العجز في عام 2016 بانخفاض طفيف بلغ 32 مليون دولار على الرغم من انخفاض الواردات بأكثر من 3 ملايين دولار. وانخفضت قيمة العجز بشكل ملحوظ في عامي 2017 و2018، حيث قُدرت قيمته بـ 6.196 مليار دولار و6.335 مليار دولار على التوالي. وفي عام 2019، ارتفع العجز بمقدار 1.576 مليار دولار، مسجلاً أكبر زيادة سنوية منذ عام 2014. ويرجع ذلك إلى زيادة صادرات الطاقة والمواد الهيدروكربونية، على الرغم من استقرار الواردات. وواصل العجز ارتفاعه في عام 2020، ليصل إلى 4.486 مليار دولار، بزيادة قدرها 73.42% مقارنة بعامي 2019 و2018. (جباره بناصر، علوي أمحمد خير الدين، 2022، ص. 326) وتجدر الإشارة إلى أن الميزان التجاري الجزائري في عجز مستمر منذ عام 2014، ويرجع ذلك أساسًا إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط. وقد بلغ العجز ذروته في عام 2018، حيث بلغ العجز 20 مليار دولار. ويُعزى ذلك إلى ضعف قدرة الجزائر على التصدير واعتمادها على عائدات المحروقات، على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الصادرات. في السنوات المدروسة، ارتفع نمط استهلاك المواطنين الجزائريين بشكل ملحوظ. ويُعتقد أن هذا يرجع إلى العولمة التي أدت إلى زيادة الطلب على السلع الأجنبية، حتى في حالة توفر البدائل المحلية. ومع ذلك، سجل الميزان التجاري في عام 2021 عجزًا قدره 1.16 مليار دولار أمريكي.

4. استشراف مستقبل الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية و اثرها على ميزان المدفوعات عن طريق السيناريوهات: التفكير بالسيناريو هو منهجية شائعة للتنبؤ بالمستقبل. وهو ينطوي على تصور ثلاثة

سيناريوهات مستقبلية (متشائمة، وواقعية، ومتفائلة) ومسارات كل منها. يهدف هذا البحث إلى تصور ثلاثة سيناريوهات للإصلاحات الاقتصادية. وسيتم استخدام السيناريوهات لتحديد التوجه الاستراتيجي الأنسب ووضع رؤية ووثيقة استراتيجية. وقد صيغت السيناريوهات متوسطة الأجل المتعلقة بموضوع البحث على النحو التالي:

- **السيناريو الاحتمالي**: يستند السيناريو التالي إلى استمرار الوتيرة المتوقعة للإصلاحات الاقتصادية الحالية، وتحديداً السياسة الحمائية التي تشجع الاستثمار الفردي ووجود منتجات بديلة مصنعة محلياً. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تخفيف العجز في الميزان التجاري. ويمكن لآليات جذب الاستثمار الأجنبي أن تقلل من العجز في الميزان الرأسمالي وميزان المدفوعات. وتتمثل إحدى طرق تحقيق ذلك في تحويل جزء من عائدات النفط إلى خطط التنمية، بما في ذلك الأشغال العامة وقطاع الإسكان والإعانات واستمرار السياسات الرامية إلى شراء السلم الاجتماعي. وبسبب أزمة أسعار النفط، سجل ميزان المدفوعات الجزائري عجزًا كبيرًا. ومع ذلك، فهو أقل من العجز المسجل في عام 2016/2015. ولا يزال عجز ميزان المدفوعات الجزائري مرتبطًا بأسعار النفط. كما تعمل البلاد على استكشاف مصادر بديلة للطاقة وتعزيز الاستثمار المحلي بمعدل معتدل بسبب ضعف قاعدة التخطيط. بالإضافة إلى ذلك، يستمر استغلال موقع الجزائر الجغرافي ومواردها الطبيعية.
- وفي **السيناريو المتشائم**، قد تفشل الإصلاحات الاقتصادية بسبب ضعف القدرة التنافسية للناتج القومي الناجم عن ضعف التخطيط ونظم الإدارة المؤسسية والعقبات القانونية والفساد الإداري العام. وقد يؤدي ذلك إلى عدم قدرة الاستثمارات الفردية الصغيرة والمتوسطة الحجم على الاستمرار. ويزداد الطلب على المنتجات الأجنبية، مما يؤدي إلى ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات وحدوث عجز في الميزان التجاري. وغالبًا ما يرتبط ذلك بسعر النفط. وبسبب الأزمة الأولى المتمثلة في انخفاض أسعار النفط التي تجاوزت أسعار المحروقات، قد تعجز الدولة عن تمويل نفقاتها، خاصة تلك الموجهة لسياسات الدعم. وقد يؤدي ذلك إلى اضطراب الوضع الاقتصادي العام وتدهور المستوى المعيشي للأفراد. وقد تؤدي مثل هذه الأوضاع إلى أزمات سياسية وأمنية، كما حدث في أحداث 8 أكتوبر/تشرين الأول 1988. بالإضافة إلى ذلك، قد يحدث عجز كبير في ميزان المدفوعات بسبب ترابط وتعقيد الاقتصاد الوطني. ومن أجل إدارة الوضع الأمني والاقتصادي، يتم اعتماد سياسة عقيدة الصدمات. ويتم اللجوء إلى الاقتراض من أجل إدارة نفقات الدولة. وحتى في

حال زيادة الإيرادات الوطنية، سيتم توجيهها نحو خدمة الديون الخارجية. وسيؤدي ذلك إلى عجز في حساب رأس المال وعجز عام مستمر في ميزان المدفوعات.

- **السيناريو المتفائل:** يفترض هذا السيناريو أن تقوم السلطات بإصلاحات اقتصادية فعالة تشجع المبادرات الفردية، وتقلل من الدعم، وتوجه الإيرادات نحو القطاعات الإنتاجية مع إجراء دراسات تخطيطية مفصلة، وتواصل اتباع سياسة الاقتصاد المغلق لتشجيع الإنتاج المحلي. وسيؤدي ذلك إلى خفض العجز في الميزان التجاري وتوجيه هيكل الواردات نحو السلع المصنعة بدلاً من السلع الأساسية. والهدف من هذه المهمة هو رصد تطور الاستثمارات الوطنية ودراسة وضعها بعقلانية. ومن المهم تشجيع النهضة الاقتصادية في القطاعين الزراعي والصناعي، وكذلك الاستثمارات في جنوب البلاد. ومع ذلك، يوصى بتأجيل عملية الاستثمار في قطاع السياحة. وسيساعد ذلك على تصحيح العجز الهيكلي في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. ولتحسين الأداء الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية، لا سيما من الشركات الأوروبية الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى دخول السوق الأفريقية، من الضروري نقل التكنولوجيا وتطوير أساليب الإدارة المؤسسية. وسيمكن ذلك من إلغاء العجز في الميزان الرأسمالي، وتسجيل فائض في الميزان التجاري، وتقليل الاعتماد الوطني على البترول. وتسعى الحكومة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تحسين قطاع الخدمات السياحية، وكذلك المجالات الثقافية والتعليمية والفنية الوطنية. وتشمل هذه الإصلاحات خصخصة معظم القطاعات، والإلغاء الكامل لبرامج الدعم في قطاع الخدمات الاجتماعية، والتوجه نحو اقتصاد السوق. والهدف من ذلك هو إعادة رسم خريطة الاقتصاد الوطني بما يسمح باستمرار التنمية في جميع المجالات. ونتيجة لذلك، كان هناك فائض في قيمة خدمات الميزان التجاري وفائض مستمر في ميزان المدفوعات، غير مرتبط بالريع الوطني.

5. خاتمة:

تعتبر العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية وميزان المدفوعات علاقة معقدة، وقد تمت دراستها على نطاق واسع في السنوات الأخيرة. ويهدف بحثنا هذا إلى الإجابة على الإشكالية المثارة وكشف هذه العلاقة لفهم تأثيرها على الموازين الخارجية. ويُعد ميزان المدفوعات عنصرًا حاسمًا في الاقتصاد العالمي لأنه يساعد في الحفاظ على سعر صرف سليم بين الدول. وقد تم استكشاف هذا المفهوم من خلال التحليل النظري وفحص آثار السياسات المالية والنقدية. وقد تم اكتشاف أن الخلل في هذه السياسات، مثل الإنفاق الحكومي المفرط أو النمو غير الكافي للمعروض النقدي، يمكن أن يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات في

بلد ما. ولدى الحكومات عدة خيارات لمعالجة هذه المشكلة. قد تختار البلدان تخفيض قيمة عملتها لزيادة القدرة التنافسية للصادرات، أو تنفيذ تدابير تقشفية عن طريق خفض الإنفاق العام، أو اتباع سياسة مالية توسعية تزيد من الإنفاق الحكومي مع خفض الضرائب في الوقت نفسه. ولكل خيار من هذه الخيارات مزاياه وعيوبه تبعًا للوضع الاقتصادي للبلد في أي لحظة معينة.

يدرس هذا البحث العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية وميزان المدفوعات من عام 1970 إلى عام 2019، مع بعض البيانات حتى عام 2021. كشفت دراسة ميزان المدفوعات في الجزائر عن رؤى حول الإصلاحات الاقتصادية في البلاد، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل متميزة. وينقسم التحليل إلى مرحلتين. تغطي المرحلة الأولى الفترة الممتدة من عام 1967 إلى عام 1990، والتي اعتمدت الجزائر خلالها نظامًا اشتراكيًا قائمًا على خطط التنمية. وتغطي المرحلة الثانية الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014، وهي الفترة التي تعاقدت خلالها الجزائر مع صندوق النقد الدولي واتجهت نحو اقتصاد السوق. وقد اتسمت هذه الفترة بالمديونية الخارجية وإنشاء صندوق ضبط الإيرادات في عام 2000، والذي ساهم بشكل كبير في تصفية الديون وتسديدها مسبقًا في عام 2006. وأخيراً، يقدم هذا البحث كذلك تحليلاً لفترة ما بعد تصفية الديون من 2014 إلى 2019. وقد اتسمت هذه الفترة بسلسلة من برامج تعزيز النمو، والعديد من مشاكل الفساد الإداري والحكومي، وعجز مستمر في ميزان المدفوعات بمجرد انخفاض أسعار النفط في عامي 2015 و2016.

تؤكد نتائج الدراسة من عام 2014 إلى عام 2021 اعتماد ميزان المدفوعات على سعر المواد الهيدروكربونية. فعندما انخفض السعر في عامي 2015 و2016، سجل ميزان المدفوعات عجزًا كبيرًا تجاوز 20 مليار دولار أمريكي. وهذا يشير إلى أن تدابير الإصلاح كان لها تأثير شبه ضعيف على تحسين ميزان المدفوعات الجزائري. وقد لوحظ أن الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية تحظى باهتمام أكبر وتكون أكثر فعالية عندما ينخفض سعر النفط والغاز. ولكن عندما يرتفع سعر النفط، يتم إهمالها أو تهميشها أو استبدالها بمخططات تنموية جديدة تفتقر إلى الاستمرارية واليقين. ويتأثر ميزان المدفوعات الجزائري باختلال هيكلي في ميزان المدفوعات، مما يدل على ضعف الأساس الاقتصادي للبلاد.

6. قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- أحمين شفيق، نوفمبر 1999, "التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي"، المعهد العربي للثقافة العلمية وبحوث العمل بالجزائر، مطبعة النور.

- بسدات كريمة, 2016، مقال بعنوان " دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر «. مجلة المالية والأسواق، مجلد رقم 3, العدد 02.
- بوقصة إيمان, مارس 2018, " الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و دورها في تحقيق التنمية " ,مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية العدد 03.
- بيان اجتماع مجلس الوزراء، الصادر بتاريخ 24 ماي ،2010 المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي ،2014-2010.
- جبارة بناصر، عالوي أمحد خيرالدين, 2022, " دراسة تحليلية لتطور بنية الميزان التجاري الجزائري للفترة 1995-2020", جملة الإبداع، المجلد /12 ,العـدد: 02.
- روضة جديدي، 12/11 مارس 2013، "أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر"، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001 -2014، جامعة سطيف1.
- زينب حسين عوض الله، 2008، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- السيد احمد أمحد السريت، 2009, "اقتصاديات التجارة الخارجية "، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبد الله منصوري، 2006, "السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات – حالة اقتصاد صغير مفتوح – ", أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- عبد الرحمان يسري احمد, 2001, "اقتصاديات الدولية"، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- قدي عبد المجيد, 2002 "الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر", محاولة تقويمية مجلة le cahiers de cread العدد 61 , الجزائر.
- القينعي عزالدين، 2017, "أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق ،2017" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف.
- النموذج الجديد للنمو، وزارة المالية، جويلية ،2016 ,تم الاسترداد من : http://www.mf.gov.dz/article_pdf/uplbe15d6d0e0ffa387bfb08d8f5d8698ab.pdf
- كربالي بغداد , 2005, "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر", مجلة العلوم الإنسانية. العدد 8. جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر.
- ماحي زكرياء، أبنية صبرينة، سبتمبر 2022، "أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020" مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07 ، العدد 02.
- مزريق عاشور, 2020 " مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019 ", مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 22.
- مسري فخري نعمة، "العالقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات"، 2009, دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مشري محمد الناصر، بقة الشريف، نوفمبر 2017"تقييم حصيلة برنامج ومخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015", مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 57.
- مخطط عمل الحكومة أجل من تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017, ص .02, تم الاسترداد من:

http://www.premierministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans -d- actions/plan-daction - gouvernement -t 2017-ar.pdf

- موسى شقيري نوري وآخرون، سنة 2012، "التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية " الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- نبيل بوفليح، ديسمبر 2012، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 –2010" ,مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة الشلف.
- وكالة الأنباء الجزائرية، تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفاق 2030 سيتم على ثلاث مراحل، تاريخ النشر: 2017/04/1, تم الاسترداد من الموقع: https://www.aps.dz/ar/economie/41833
- وليد عبد الحميد عايب, 2010, " الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية", مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- يوسفي عبد القادر، سنة 2001، "دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية –دراسة حالة الجزائر –" رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- يوسفي عبد القادر، سنة 2001, «دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية –دراسة حالة الجزائر –" رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

المراجع الأجنبية:

- Ahmed dahmani, 1999, « l'Algérie a l'épreuve, économie politique des réformes 1980-1997 », l'harmattan, paris.
- GUILLOCHON Bernard ,KAWECKI Annie , 2009 ,'Economie internationale', Dunod ,Paris .
- World bank, 2007, "a public expenditure review", report n° 36270, vol 1,
- Abd EL Madjid Bouzidi (1999), Les Années 90 de l'économie algérienne, Enag Edition, Alger.
- Ahmed Benbitour (1998), L'Algérie au Troisième Millénaire, Edition Marinoor, Algérie.
- Ahmed Henni ,(1991), Economie de L'Algérie Indépendante, ENAG, Algérie.